أسس شرعنة التعدّد اللغوي في الدساتير

(الأسس الديموغرافية- الكميّة- الاجتماعية- الثقافية- الوظيفية)

تشكِّل اللغة سلطة مركزية في مجالات عدّة، سياسية واقتصادية وثقافية وتعليمية وغيرها. فسياسياً اللغة مصدر الهوية الشخصية والوطنية. وهي أداة السلطة والهيمنة، لذا تُحدّد هوية اللغة الرسمية في البنود الأولى من دساتير معظم الدول. كانت اللغات تشكِّل منطلق كثير من الحروب والنضالات والثورات في العالم.

تتفاوت مظاهر التعدد اللغوي على صعيد الدولة بين اعتراف الدولة بحقوق الأقليات اللغوية في مجال الثقافة والتعليم، ولكن بدون أن تساوي بينها وبين الأكثرية (كحال اللغة الكردية في العراق، واللغة العربية في إسرائيل، واللغة الألمانية في الدانمرك)، وبين اعتراف الدولة بلغتين رسميتين متساويتين (كما في سويسرا وفنلندا وكندا وبلجيكا وغيرها). ففي سويسرا كل لغة من اللغات الوطنية (الفرنسية والجرمانية، والإيطالية) **متساوية** رغم الاختلافات الجوهرية في عدد المستعملين.

التعامل في السياسة اللغوية من الناحية **الإدارية** في غاية التعقيد، فهي مرتبطة ببعضها البعض. هناك مجموعة كبيرة من العوامل غير اللغوية تؤثِّر في التخطيط اللغوي، كالعوامل السياسية والديموغرافية والاجتماعية والدينية والثقافية والوظيفية والنفسية والبيروقراطية، وغيرها. كما يأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى، كآثار العولمة، وأثر اللغات العالمية، ولاسيما اللغة الإنجليزية، وحقوق الأقليات اللغوية الأصلية أو المهاجرين.

يتم تحديد إدارة التقسيم إما ديموغرافياً (تطبِّق على مجموعة محددة من المواطنين، مثل الناطقين بلغة معينة أو أعضاء من جماعة عرقية معينة)، أو عن طرق محلية (تطبق في المناطق المحددة مسبقاً أو في القرى أو المدن التي تصل إلى مستوى ما من نسبة الناطقين بلغة معينة)، أو عن طرق وظيفية (من خلال التعامل مع الحكومة الوطنية والمحلية، وفي أعمال القطاع العام أو القطاع الخاص، وفي مجال التعليم، وفي وسائل الإعلام).

ثمة مسائل عدّة تُثار في مجال شرعنة اللغة الرسمية للبلاد، أبرزها ما معايير شرعنة لغة دون أخرى كلغة رسمية للبلاد ؟ وفي حال المطالبة بالاعتراف بأكثر من لغة كلغات رسمية في دستور البلد الواحد، ما هي الأسس التي تُعتمد لإضفاء الشرعية على الاعتراف بأكثر من لغة ؟

سنتطرق في هذه الدراسة إلى أبرز الأسس التي تُعتمَد عند شرعنة اللغات دستورياً، أي عرض العوامل التي تساعد اللغات لكي تضاف إلى الدستور كلغة رسمية في البلاد.

- **الأسس الديموغرافية:**

تؤثِّر الحقائق الجيوسياسية على التخطيط اللغوي، إذ تختلف الأوضاع الاجتماعية واللغوية في كلِّ منطقة، ما يعني أن التخطيط اللغوي يختلف من منطقة إلى أخرى.

يتعلق بذلك مسألة تسوية اللغات الرسمية ومبدأ الإقليم، و بمسألة استخدام اللغات الرسمية في دولة متعددة اللغات بدون مراعاة **المبدأ الإقليمي**. من مثل اللغة الفرنسية فهي لغة رسمية في بريتانيا. ومثلها اللغة التركية لغة رسمية في منطقة شرقي تركيا حيث تقطنها الأغلبية الكوردية. ومثلها اللغة الفارسية التي هي لغة رسمية في لورستان، حيث غالبية سكانها أيضاً من الكورد. كذلك الأمر في الشمال السوري التي تفرض فيها اللغة العربية وهذه المناطق هي خليط من إثنيات ولغات مختلفة، من كوردية وسريانية وأرمنية وغيرها.

فمثلاً الفرنسية في بلجيكا معترَف بها رسمياً في الجنوب، والفلامانية في الشمال، والألمانية في الشرق، بينما تشكّل بروكسل منطقة فلامانية– فرنسية ثنائية اللغة. وقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها بعض أشكال التعددية في فترات مختلفة من تاريخها. رغم عدم وجود قانون فيدرالي يصرِّح بأن الإنكليزية هي اللغة الرسمية في الولايات المتحدة الأميركية، أجازت ولاية نيويورك رسمياً استعمال لغات أخرى غير الإنكليزية. وقد أخذت الإنكليزية وضعاً رسمياً على الأقل في 17 ولاية خلال 1992. ويفرض قانون التربية الثنائية اللغة في الولايات المتحدة لعام 1968 على البرامج الثنائية اللغة المقرّرة لسدّ حاجيات الطلبة المحدودين المتحدثين بالإنكليزية، كان لهذا البرنامج، كثير من المعارضين، إذ رأوا فيه أنه لا يؤدّي إلى التحسين البيداغوجي والصيانة الثقافية، لكنه يعدّ خطوة تجاه التبادل الثقافي Acculturation للأقليات، بما أنه مستعمل كمعيار مؤقَّت لاستعمال الإنكليزية كلغة التربية الوحيدة.[1]

سنفصِّل في هذا المعيار الديموغرافي من خلال الاستشهاد بمثال عن الوضع اللغوي في سوريا التي تعرف بالتنوع الإثني واللغوي، إلا أنها في مسيرة تطور دساتيرها في العصر الحديث قد فرضت أنموذج اللغة الأحادية، من خلال اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد، بدون مراعاة للتنوعات اللغوية الأخرى التي أصبحت تُصنف كمياً فقط، من خلال تسميتهم بالأقليات (العددية)، متغافلين أهم سمة تميزهم أنهم من السكان الأصليين في المنطقة.

إذ أن ثمة معيار ديموغرافي مهم يُؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد هوية لغة البلاد في الدساتير، فيما إذا كانت تلك اللغات تنتمي لشعوب أصيلة في البلد كانت موجودة قبل وضع أول دستور للبلاد، وهذا المبدأ راعته الدول الأوربية التي تعتمد في دساتيرها مبدأ التعددية اللغوية، بعدّها بعض لغات الأقليات لغة رسمية في حال كانت أصيلة وموجودة في المنطقة عند تأسيس الدولة الحديثة، وتستبعد منها الفئات المهاجرة التي وفدت إلى البلاد بعد تأسيس الدولة في العصر الحديث، كحال المهاجرين المغاربة والأفارقة إلى فرنسا، وكذلك المهاجرين الأتراك إلى ألمانيا، فمثل هؤلاء المهاجرين مهما تعاظم عددهم، تستبعد لغاتهم ضمن اللغات الرسمية في دستور البلد المستضيف، لأنهم وافدون وليسوا من الأبناء الأصليين للبلد.

---

[1] - كولماس، فلوريان، دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب، وماجدولين النهيبي، ص939- 940

وبمقارنة ذلك في سوريا فيما يخصّ لغات الكورد والسريان، فهؤلاء إن كانوا يصنفون عددياً (كمياً) ضمن الأقلية، إلا أنهم من الناحية التاريخية هم من السكان الأصليين لهذه المنطقة منذ آلاف السنين، وعلى الرغم من تباين أعداد وجودهم في هذه المنطقة ما بين الأغلبية والأقلية وذلك بحسب الظروف التاريخية، إلا أنهم مازالوا يقطنون في مناطق أجدادهم ومازالوا متشبثين بها، غير مكترثين بالحدود الاصطناعية التي وضعها الاستعمار في العصر الحديث، والتي قسمت مناطقهم إلى أجزاء (كاتفاقية سايكس بيكو). وكذلك حال الكورد في كل من تركيا والعراق وإيران .

أحد أبرز الأدلة على أصالة هذه الشعوب في سوريا، أن تسمية سوريا اشتقت بحسب أوفر النظريات الأكاديمية من آشور، نسبة إلى الامبراطورية الأشورية، إذ تُقلب الشين سيناً اطراداً بين اللغات السامية، كما هي حال تسمية العرب لسوريا ببلاد الشام، فيرجّح أن أصل كلمة "شام" هي من "سام" أحد أبناء سيدنا نوح عليه السلام، الذي يُنسب إليه الساميون، بحسب الروايات الدينية.

إلا أن هؤلاء السكان الأصلاء في المنطقة قد تمّ تهميشهم وإقصاء لغاتهم من مختلف الدساتير التي وضعت للبلاد في العصر الحديث. فمن خلال مرور سريع إلى وضع الأقليات اللغوية في الدساتير السورية منذ تأسيسها في العصر الحديث، يلحظ في جميعها غلبة الجانب الديني عند تحديد طابع هوية البلد، وتجاهل جانب التنوع العرقي والثقافي .

فقد ولدت الدولة السورية بمفهومها الحديث في عام 1920، بعد انسحاب العثمانيين من سوريا في عام 1918. فقد أُعلِن عن "استقلال سوريا"، وعن قيام" المملكة السورية العربية" ، وتعيين فيصل الأول ملكاً عليها، غير أن هذا الكيان لم يحظَ بأي اعتراف دولي، رغم ذلك فقد شُكلت آنذاك لجنة لوضع أول دستور للبلاد في عهد الملك فيصل الأول في عام 1920، إلا أنّ ذاك الدستور طبّق لمدة 15 يوماً فقط، إذ تعطل بعد الانتداب الفرنسي على سوريا. فهذا الدستور الذي يعدّ أول دستور صدر في سوريا لعام 1920، تكفّل فيه المساواة بين جميع السوريين. ومن أهم ما جاء فيه أن سوريا "ملكية مدنية نيابيّة، ودين ملكها الإسلام". ثم عطل الانتداب الفرنسي على سوريا العمل بهذا الدستور، وقسّموا البلاد في عام 1920 إلى دويلات على أسس مذهبيّة ومناطقيّة، ووضع في أثناء الاحتلال الفرنسي دستوراً آخر في عام 1930 ، جاء فيه " إن دين رئيس سوريا الإسلام". تضمّن فيه الدستور حرية المواطنين ومساواتهم أمام القانون وفي الدولة، وكفّل حرية التعبير وغيرها من الحريات العامة، كما نصَّ على احترام حقوق الطوائف السورية، وكفّل قوانين أحوالها الشخصية ومدارسها الخاصة، ما وجهت له انتقادات بكونه إعادة استنساخ لنظام الملل العثماني. نصّ أيضاً على تمثيل الأقليات الدينية والعرقية بشكل عادل في البرلمان وسائر مؤسسات الدولة، وقد خصصت مقاعد لمختلف الطوائف والمكوّنات في الانتخابات التي جرت في ظلّ هذا الدستور. إلا أن هذا الدستور كان يعمل بها أحياناً ويعطل أحياناً أخرى، بحجة مخالفته لصك الانتداب وحقوق الدولة المنتدبة.

وفي دستور الاستقلال لعام 1950 كان من أبرز المواضيع التي احتدم عليها النقاش كان موضوع إعلان الإسلام دين الدولة أو دين رئيس الدولة، وانتهى الأمر بعد طول نقاش للحفاظ على صيغة دستور 1930 بكونه دين رئيس الدولة.

وبعد الانقلاب الثاني لأديب الشيشكلي في عام 1952 عطّل العمل بالدستور، ثم أصدر دستوراً جديداً تميّز بوصفه أول دستور رئاسي للبلاد شبيه بالنظام المعمول به في الولايات المتحدة، وقد عُدّ البلد جزءاً من الأمة العربيّة، إذ حافظ دستور الشيشكلي على نصوص دستور 1950.

ثم صدرت دساتير أخرى، صنفها بعضهم أنها دساتير البعث المؤقتة، فقد أصدر "مجلس قيادة الثورة" عام 1964 دستوراً مؤقتاً للبلاد، ثم صدر دستور آخر في عام 1969، ثم صدر دستور آخر مؤقت بعد وصول" حافظ الأسد "إلى السلطة في عام 1971 واستمرّ معمولاً به حتى عام 1973، ففي ذاك العام كلّف بتشكيل لجنة لصياغة "دستور دائم للبلاد" وقد أقرّه الشعب باستفتاء وأصدره رئيس الجمهورية بمرسوم جمهوري. لوحظ فيه فرض فكر حزب البعث على الدولة، إذ اعتبر أن أهداف المجتمع السوري هي "الوحدة والحرية والاشتراكية" وأن البلاد جزء من "اتحاد الجمهوريات العربية" وأن "الشعب في القطر السوري جزء من الأمة العربية" ونصّ على وجوب كون الرئيس "عربياً سورياً" بذلك تمّ استبعاد باقي مكوّنات الشعب، ونصّب حزب البعث محتكرًا للحياة السياسية من خلال كونه الحزب القائد للدولة والمجتمع .

وآخر دستور وضع لسوريا كان في عام 2012، نصَّ فيه على المساواة بين المواطنين ويعترف فيه بالتنوّع الثقافي في البلاد، ويلزم الدولة بحفظه.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك تناقض بين ما هو مشرَّع، وما هو واقعي على الأرض، فلم يكن يطبّق معظم المواد التي تنصّ عليها الدساتير السورية على أرض الواقع، ولاسيما المتعلقة بالمساواة والحريات العامة.

كما أن تلك الدساتير كانت تشترك بتجاهل تحديد أسماء اللغات والثقافات الأخرى غير العربية في سوريا صراحة، أما الدستور الأخير الذي صدر عام 2012 الذي اعترف فيه بالتنوّع الثقافي في البلاد، ويلزم الدولة بحفظه، فلم يحدد أيضاً أسماء تلك الثقافات.

من جهة أخرى هناك فرق بين الحقوق الثقافية والحقوق اللغوية، فعندما ينصّ الدستور على تحديد اللغات الرسمية سواء أكانت ثنائية اللغة أم متعددة اللغات، فهذا يعني مساواة هذه اللغات في تداولها واستخدامها في الدولة في مختلف المؤسسات الرسمية والمجالات الإدارية والتعليمية والإعلامية، وفي الوثائق والعقود وغيرها. أما الإشارة إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي فهذا تعبير فضفاض، وعند التطبيق يتضيّق تنفيذه .

وهكذا يلاحظ في الدساتير السورية المتعاقبة، عند تحديد هوية البلد، كان ينظر إلى سوريا من منظار ديني فحسب، من خلال التركيز على تحديد دين الدولة "الإسلام"، ومثلها في تحديد ديانة حاكمها، وأن الفقه الإسلامي مصدر التشريع، وبحرية ممارسة العقائد الدينية، وهكذا كان

يبرز الجانب الديني، ويتم تجاهل الجانب الإثني والثقافي في سوريا صراحة، على الرغم من تضمن تلك الدساتير في موادها على صيانة حقوق جميع المواطنين ومساواتهم، لكن من دون الإشارة الصريحة في صيغها إلى تحديد أسماء تلك الثقافات الأخرى التي هي متأصلة في المنطقة. أما عن تحديد اللغة الرسمية للبلاد فقد أجمعت كل الدساتير السورية على أحادية اللغة بجعل اللغة العربية اللغة الرسمية (أي لغة القرآن الكريم)، هذا التحديد للطابع الديني لسوريا برز أيضاً في دساتير الأنظمة التي تدّعي العلمانية. ثمة تجاهل للغات الأخرى المتأصلة في المنطقة، ولاسيما اللغتين الكردية والسريانية. وإذا كان ينظر إلى اللغة العربية بأن لها مكانة دينية خاصة لأنها تمثّل لغة القرآن الكريم، فأن اللغة السريانية أيضاً لها مكانتها الدينية لأنها لغة السيد المسيح عليه السلام، كما أن اللغة الكردية اقترنت بالديانة الزرادشتية. إذ يتم تجاهل الخصوصيات التاريخية والثقافية والقيم الدينية المختلفة، وتُغلَب لغة الأرقام فقط، فتُحصر تسميتها أنها لغة الأقليات.

فهذا الإقصاء لفئات متأصلة في البلد قد يولِّد الشعور بالغبن والظلم لديها، بينما التعددية اللغوية تشجّع على **تعايش مجموعات لغوية مختلفة، وتحمي حقها في صيانة** لغاتها ورعايتها على أسس عادلة.

في هذا المجال لا بدّ من ذكر وضع قانون اللغات لدى الجارة العراق، التي تتشابه مع سوريا في معظم المكونات السكانية، ولكنهما يختلفان كثيراً في قوانينهما اللغوية، بسبب تغير نظام الحكم في العراق بعد إسقاط النظام البعثي.

- **قانون اللغات في الدستور العراقي لعام 2005 :**

تعدُّ اللغة العربية لغة الأغلبية في العراق، أما الكردية فيتحدث بها حوالي 20 ٪ من السكان ، وهناك التركمانية التي يتحدث بها ما يقرب من 5 ٪ - 10 ٪ من سكان البلاد، وهناك الآشورية التي يتحدث بها نسبة 3 ٪ - 5 ٪ من العراقيين، بالإضافة إلى لغات أخرى مثل المندائية والأرمن والغجر التي تتحدث بها أعداد قليلة.

وفقاً لقانون اللغات الذي أقرّه مجلس النواب في عام 2005:

يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين: هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقرّ هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ومن الوحدة العراقية. ولما كان الدستور يضمن حقوق القوميات بدون تمييز، فإن هذا من شأنه أن يضمن للأكراد الحقوق اللغوية، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد عامة بوصفها جزءاً من الأمة العربية ولغة الأغلبية، واللغة الكردية لغة رسمية في المنطقة الكردية فقط، إلى جانب اللغة العربية .

يمكن أن تكون الأحكام الجديدة الصادرة عام 2005 بشأن قضية اللغة أكثر إيجابية بالنسبة إلى المجتمعات مقارنة بالفترة السابقة. إذ تنصّ المادة (4) :

أولاً: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين في تعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً: يحدّد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل: أ- إصدار الجريدة الرسمية باللغتين. ب- التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية- بأي من اللغتين. ت- الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما. ث- فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية. ج- أية مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الأوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثاً : تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين.

رابعاً: اللغتان التركمانية والسريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكِّل متحدثوها فيها كثافة سكانية.

خامساً: لكلّ إقليم أو محافظة اتخاذ أي لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرّت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

ما يميّز هذا الدستور هو إعطاء اللغات الرسمية حقها في التداول والاستعمال في مؤسسات الدولة الاتحادية والرسمية بشكل عام بدون تمييز لغة على أخرى، علاوة على ذلك منح لغات الأقليات حقوقها اللغوية، وفتح الباب أمام الشعب بإمكانية ترسيم لغات أخرى على مستوى الأقاليم أو المحافظات؛ احتراماً لرغبة القوميات الشعبية. وتنصّ المادة (125) على حفظ الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة. ويمكن المكونات الأساسية في العراق من التعبير عن حاجاتها ومتطلباتها بلغاتها الأصلية.[2]

إلا أنّ الواقع مخالف لمبادئ الدستور، فلم تتمكن العراق حتى الآن من تنفيذ ثنائية اللغة المعترف بها رسمياً، فلو تأملنا واقع الحال نجد أن لغة قرارات المحكمة العليا والمناقشات البرلمانية هي باللغة العربية فقط. في الشارع العراقي يلاحظ أن اللافتات وأسماء الأماكن تكتب باللغتين الرسميتين في ثلاث محافظات هي: (أربيل والسليمانية ودهوك). أما المعاملات الرسمية والجوازات فغالباً ما تراعي اللغتين الرسميتين، وما صدر بشأن لغة العملة والطوابع فلم ينفذ إلى الآن، اقتصرت كتابتها باللغتين العربية والإنجليزية.[3]

في مسألة لغات الأقاليم، لا بدّ من إجراء تحقيق كامل في المسائل المعيارية المحيطة بالسياسة اللغوية التي تتطلب **معالجة كلاً من الاعتراف العلني والحكم الذاتي اللغوي**.[4]

- **المعيار الكمي (العددي):**

---

[2] - الصيفي، هدى، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، ص 122

[3] - الصيفي، هدى، المرجع نفسه، ص 122

[4] - *PATTEN, ALAN* .**POLITICAL THEORY AND LANGUAGE POLICY**, *McGill University*

يتصل بأعداد متكلمي اللغات وتوزيعها الجغرافي. ثمة آراء متناقضة تجاه مسألة دور لغات الأغلبية والأقلية في التخطيط اللغوي، فهناك اتجاه يرى أن التخطيط اللغوي يجب أن يعكس الحياة الاجتماعية بالنظر إلى لغة الأغلبية، وإلا فإنه سيؤدي إلى فشل عملية التخطيط. وبالمقابل ثمة اتجاه مناقض يرى أنّ التخطيط اللغوي الفاعل لا ينظر إلى لغة الأغلبية فحسب، بل إلى لغات الأقليات أيضاً. مثلاً في تنزانيا اختيرت لغة الأقلية كلغة رسمية. على الرغم من وجود ما يقارب من مئة لغة تنافس اللغة الرسمية، وهذه تجربة ناجحة.

كيف يمكن تحديد نسبة الأقلية والأغلبية للناطقين بلغة معينة؟

ثمة **تعريف للأقلية** قدمتها الأمم المتحدة تحدِّد الملامح البارزة للغات الأقليات: "إن الأقليّة مصطلح يقتصر على تلك المجموعات غير السائدة في عدد سكانها، وترغب في الحفاظ على الاستقرار وخصوصيتها العرقية والدينية أو اللغوية أو التقاليد المختلفة بشكل ملحوظ عن بقية السكان. قدمت سريفاستافا (1984) نهجاً جديداً لتحديد جماعة لغات الأقلية والأغلبية، يقوم على مبدأين، هما "الكم" و "السلطة". وفقا لوجهة النظر هذه، يمكن للغة أن تتضمّن أربعة أنواع: (أ) الأغلبية وقوية (على سبيل المثال في ولاية ماهاراشترا المهاراتية). (ب). الأغلبية ولكنها عاجزة(من مثل الكشميرية في جامو وكشمير). (ج) أقلية ولكنها قوية (اللغة الإنجليزية في جميع الدول). (د) أقليات وضعفاء (لغات القبائل في جميع الدول). يتبين أن هذه التعاريف تستند على لغات الأقليات إما **للمعايير العددية أو الوظيفية**. في حين أن المعيار العددي يمثّل اللغة كأقلية إذا كان عدد المتكلمين للغة منخفض نسبياً، أما المعيار **الوظيفي** فيرتبط بهيمنة السلطة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[5]

يمكن بيان الأغلبية والأقلية أيضاً من خلال عدد السكان، وفق آخر إحصاءات السكان، بذلك يمكن تحديد لغة الأغلبية (التي يتحدث بها أكثر من 50٪ من المتحدثين على الأراضي الوطنية)، ولغات الأقليات التي يتحدث بها أقل من 50% على الأراضي الوطنية. فتُرتب اللغات وفق الترتيب التنازلي، استناداً إلى النسبة المئوية لعدد المتحدثين على الأراضي الوطنية.

ثمة معيار آخر يرى أن لغة الأغلبية هي التي تُستعمل من قبل أكثر من 25% من السكان أو من قِبل أكثر من مليون شخص.

في منطقة بروكسل الكبيرة ذات اللغتين(الفرنسية والهولندية فيها لغتين رسميتين) تعود تسوية مسألة اللغة الرسمية لمنطقة بروكسل الكبيرة كمنطقة ذات حكم ذاتي إلى عام 1989، إلا أنّ هذا التنوع اللغوي على سكان المنطقة الكبيرة **مختل النسب** إلى أقصى حد، ففي مركز بروكسل مثلاً تنتشر الفرنسية في صفوف أكثر من 80% من السكان، في حين أن حصة سكان بروكسل الذين يتحدثون الهولندية غير مرتفعة إلا في الدوائر الخارجية، تبلغ حصة الفرانكوفونيين في غالبية الدوائر الخارجية أقل من 80% ، وفي بعض الأحيان أقل من 20%. يذكر أنه قد أقرّ الإصلاح الدستوري في عام 1993 الوضع الفيدرالي لمناطق الحكم الذاتي البلجيكية إدارياً وثقافياً ولغوياً.[6]

[5] - Pandharipande, Rajeshwari V. Minority Matters: Issues in Minority Languages in India, University of Illinois Department of Linguistics Urbana-Champaign, Illinois USA.

[6] - هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، ص96-98

في تركيا تتستر سياسة لغوية وطنية تركز على اللغة التركية على الواقع الديموغرافي الحقيقي للبلاد، والمتمثل بدولة ذات شعب متعدِّد القوميات ومتعدِّد الثقافات ومتعدِّد اللغات، حيث لا يتجاوز عدد الأتراك 70% من إجمالي عدد السكان، وتبلغ نسبة الأكراد 20% ، وتصل نسبة المجموعات اللغوية الأخرى 10% (الأرمن والجورجيون والشركس وما شابه)[7].

ومثل ذلك، وجود لغتين رسميتين (الفنلندية والسويدية) في بلد مثل فنلندا، فهذه الثنائية اللغوية لا تعود بالنفع إلا على 4% من سكان البلاد، فوفق التركيبة الديموغرافية يشكِّل السويديون من سكان فنلندا أقلية لغوية. لكن يمكن تفسير ذلك إلى المكانة المتميزة للغة السويدية التي احتلتها سابقاً.[8]

يلاحظ أنّ جميع اللغات الكبيرة في القارة الأوروبية تتمتع بمرتبة اللغات الرسمية، أما في آسيا على عكس ذلك، فلا ترقى جميع اللغات التي يكثر فيها عدد الناطقين بها إلى مرتبة اللغة الرسمية، وهي ليست لغة الغالبية في بعض الدول (كاللغة الكوردية والبلوشية)، لا بل إن غالبية لغات الملايين في إفريقيا ليست لغات رسمية .[9]

تعتبر الهند الدولة الوحيدة التي تطبِّق الإجراءات الكفيلة **بتشجيع لغاتها المحلية**، ففي هذا البلد هناك أكثر من 400 لغة من بينها 16 لغة فقط لها مكانة رسمية، حيث تنتشر الهندية والإنكليزية على طول البلاد وعرضها، وهناك لغات رسمية إقليمية، ولغات رسمية اختيارية أخرى معترف بها.[10]

يندرج ضمن القضايا الكميّة مسألة **اللغات العالمية** التي يتجاوز **عدد متكلميها** المئة مليون، هذا العدد لم يكن له أهمية ديموغرافية قبل خمسين عاماً، لأنه لم يكن لدى الكثير من اللغات العالمية هذا العدد الكبير من المتكلمين. وهذا العدد ليس شرطاً للعالمية، مثلاً الهندية لغة يتحدَّث بها بشر يفوق عددهم عدد المتكلمين بالإسبانية والعربية والفرنسية، وغيرها من اللغات العالمية، ومع هذا لا تنتمي إلى هذا الصنف.

- **العوامل الاجتماعية:**

تتعلق بمشاعر الناس تجاه اللغة، وترتبط هذه المشاعر الاجتماعية بتوزيع اللغات المختلفة في المجتمع، **والنظر في الجماعات العرقية**، بتعيين عدد اللغات في الدور الوطني، ولاسيما في المجتمعات غير متجانسة[11].

---

[7] - هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات،ص88

[8] - هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات،ص 81

[9] - هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات،ص116

[10] - هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات،ص90

[11] - Matthias , Koenig . LANGUAGE POLICY AND LANGUAGE RIGHTS ، CENTER FOR MULTILINGUAL , MULTICULTURAL RESEARCH,. Editorial. *IJMS: International Journal on Multicultural Societies.* 2002, vol. 4, no.2, pp. 148-149. UNESCO. ISSN 1817-4574. www.unesco.org/shs/ijms/vol4/issue2/ed

يتضمن ذلك **معطيات تاريخية**، من انتشار اللغات، ونسبة التلقين من جيل إلى آخر. و**معطيات رمزية**، من صيت اللغات المتعايشة، والأحاسيس اللغوية واستراتيجيات الاتصال. و**معطيات صراعية**، من خلال أنواع العلاقات بين اللغات، تكامل وظيفي أو تنافس إلخ.[12]

- **العوامل الثقافية:**

من العوامل التي تؤثِّر على السياسة الوطنية في تحديد سياسة اللغة للأمة، **الإيديولوجيات** الوطنية اللغوية لتحفيز عملية صنع القرار في التخطيط اللغوي. والاستيعاب اللغوي، من قبل مستعملي اللغة السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

إن القيمة الثقافية للغة الملايين من الناس لا تعتبر أرفع مرتبة من القيمة الثقافية للغات الصغيرة نظراً لكثرة المتحدثين بها، بل ما يقرِّر ذلك هو المكانة التي تحتلها في العالم. ثم أن لغة الملايين لا تكون بالضرورة لغة عالمية نتيجة عدد الناطقين بها. بل أن ما يجعل لغة ما تتحول لأن تصبح لغة عالمية هو شبكة كاملة من المعايير الوظيفية. إلا أن فرص بقاءها أقل من فرص اللغات التي يتحدَّث بها عدد كبير.[13]

من العوامل الثقافة التي تؤثِّر على التخطيط اللغوي المعتقدات وأساليب الحياة، والعرف، والفن، والدين.

من ذلك، السنسكريتية التي ينظر إليها على أنها من لغات التراث الثقافي في الهند (ولكن لم يتحدّث بها في أي دولة قط)، اللغة السنسكريتية مهيّمنة في الدين، ولكن ليس الأمر كذلك في الاقتصاد والسياسة والأعمال. على نقيض اللغة الإنجليزية فهي المهيّمنة في أعلى الأعمال، وفي التعليم والسياسة ولكن ليس في الدين، على الرغم من أن اللغة الإنكليزية عددياً تمثِّل لغات الأقليات في الهند.

ومثلها اللغة العربية المرتبطة بالإسلام، فهي لم تستطيع أن تنافس اللغتين الإنجليزية والفرنسية في وظيفة اللغة الدولية، بما في ذلك مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط.[14]

إن تعزيز التنوع الثقافي، والحوار بين الثقافات، والتعليم للجميع، وبناء مجتمعات المعرفة، من المواضيع المحورية في برنامج اليونسكو، لكنها محكومة بالفشل ما لم يلتزم الجميع بالعمل على تعزيز اللغات والتعدّد اللغوي، بما في ذلك اللغات المهدَّدة بالاندثار. فقد أدّى اليونسكو دوراً أساسياً في إعداد سياسات وأنشطة لصالح التعدّد اللغوي وترويجها. وفي هذا الصدد، وضعت اليونسكو وثائق معيارية من جهة، ووضعت من جهة أخرى برامج ميدانية محدَّدة نوعياً، كان لليونسكو إنجازات من خلال الوثائق التالية: الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة العمل لتنفيذه ((2001. الاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي ((2003. وهناك التوصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه ((2003. بالإضافة إلى اتفاقية حماية تنوّع أشكال التعبير الثقافي

---

[12] - كالفي ، لويس جان. السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ص 50-51

[13] - هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات،ص115

[14] - Matthias , Koenig . LANGUAGE POLICY AND LANGUAGE RIGHTS ، CENTER FOR MULTILINGUAL , MULTICULTURAL RESEARCH. *International Journal on Multicultural Societies.* 2002, vol. 4, no.2, pp. 148-149. UNESCO. ISSN 1817-4574. www.unesco.org/shs/ijms/vol4/issue2/ed

وتعزيزها ((2005. وقطاع الثقافة يدعم اللغات المهدَّدة بخطر الاندثار واللغات بوصفها ناقلة للتراث الثقافي غير المادي. ويساند صناعة النشر باللغات الوطنية وكذلك الترجمة. ولمواجهة الأخطار التي تهدِّد التنوع اللغوي، قامت أمانة اليونسكو في عام 2005)) بإعداد استراتيجية مشتركة بين القطاعات، تستند إلى مبدأ التفاعل الحيوي بين التنمية والثقافة من جهة، ومن جهة أخرى إلى فكرة أن اللغات تشكِّل بعداً أساسياً للوجود، يقع في النقطة المركزية لجميع التفاعلات مع البيئة الاجتماعية والطبيعية. وترمي هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الدور الجامع بين القطاعات الذي تضطلع به اليونسكو في الترويج لمسألة اللغات والتوعية بها، من أجل انتزاع الاعتراف(على المستوى الوطني والدولي) بأهمية اللغات وتنوعها والتعدّد اللغوي في الأنظمة التعليمية والإدارية والقضائية، وفي أشكال التعبير والممارسة الثقافية، وفي وسائل الإعلام، وفي المبادلات السياسية والعلمية والتجارية والسياحية.[15]

- **المعايير الوظيفية:**

لا تقاس قوة اللغات وهيمنتها كميًّا وعددياً فحسب، بل أن ما يسهم في أن تصبح لغة ما عالمية هو شبكة كاملة من المعايير الوظيفية أيضاً، يتبين ذلك من خلال دراسة مدى درجة انتشار اللغة بين الناس، و مدى استعمالها في البلدان الأخرى، وفي القطاعات المختلفة، التعليمية والإعلامية والدولية وغيرها.

من اللغات التي لعبت في الماضي دور لغة الدبلوماسية تُذكر اللغتان العربية والألمانية. وفي العصر الحديث أصبحت اللغة الإنكليزية تملك أكبر طاقات التواصل فيما يتعلق بالمهام الرسمية داخل المنظمات الدولية.

تتوزع المكانة الرسمية للغة ما في منظمة دولية على مهمتين رئيسيتين، في المراسلات التحريرية أو استخدامها كلغة شفاهية، ثم إنّ جميع اللغات العالمية التي تستخدم حالياً كلغات رسمية في المنطقة الدولية (أو سبق استخدامها) تستعمل أيضاً كوسائل **لصياغة الاتفاقات الدولية**.

إن اللغات التي تفتقر إلى **قوة سياسية واقتصادية أو ثقافية** تميل إلى أن تكون مدرجة في قائمة **لغات الأقليات**، على مستوى الدولة أو الوطنية.

إن اللغتين الهندية والبنغالية تملكان مكانة رسمية في بلادهما، لكنهما لا تملكان إشعاع يتعدى حدود الدولتين، ولا تؤدي الهندية ولا البنغالية أي دور يستحق الذكر في التجارة الدولية، ولا أهمية لهما بوصفهما لغتين عالميتين في مجال التعليم والعلوم، وليستا لغتين رسميتين أو لغتي عمل في المنظمات الدولية. ومثل ذلك الإندونيسية، فعلى الرغم من كثرة عدد متكلميها ومكانتها كلغة رسمية، إلا أنها لا تملك أي وظائف اتصالية على الصعيد الدولي.

بالمقابل يلاحظ أن اللغة الإنجليزية في الهند على الرغم من أنها عددياً تمثل لغة الأقليات، إلا أنها لا يمكن أن تسمى بلغة الأقلية لأنها تحمل **الثقل الوظيفي** في القطاع العام في **مجالات**

[15]- Guus Extra and Kutlay Yağmur . Language Rich Europe, British Council , TRENDS IN POLICIES AND PRACTICES FOR MULTILINGUALISM IN EUROPE , p: 14-15

(التعليم، والأعمال التجارية، والاتصالات الدولية، والدين، الخ). في المقابل، هناك الكشميرية، التي تعدّ **لغة الأغلبية في ولاية جامو وكشمير**، إلا أنها **لا تحمل الثقل الوظيفي** في المجال العام للمجتمع. إنّ **تناقص التحميل الوظيفي يؤدي إلى استنزاف اللغة**.[16]

يقوم تعزيز التعدد اللغوي على تشجيع السياسات اللغوية وتطويرها، التي تمكّن جماعة لغوية غير سائدة من استعمال لغتها الأولى في مختلف المجالات. ويقضي تعزيز التعدُّد اللغوي بأن يتمكن الذين يولدون في جماعة ناطقة بإحدى اللغات السائدة على المستوى الوطني، من تعلّم لغة وطنية أخرى ولغة دولية أو لغتين.

من ذلك في دولة أوروبية هي مالطا، لها نظام إندوغلوسي- إكسوغولسي، تستخدم اللغة الملطية المحلية (ذات الأصل العربي) لغة رسمية في جميع المعاملات الرسمية الداخلية، في حين أن الإنكليزية، وهي اللغة الكولونيالية السابقة في الجزيرة الأرخبيلية تقوم بدور اللغة الإكسوغلوسية، أي في علاقات مالطا الرسمية الخارجية مع الدول الأخرى.[17]

---

[16] - Guus Extra and Kutlay Yağmur . Language Rich Europe, British Council , TRENDS IN POLICIES AND PRACTICES FOR MULTILINGUALISM IN EUROPE, p : 16

[17] - هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، ص 109

- **المراجع العربية :**

- كولماس، فلوريان، دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب، وماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009
- هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، مركز الترجمة، الدوحة، قطر، 2006

- **المراجع الأجنبية :**

- Guus Extra and Kutlay Yağmur . Language Rich Europe, British Council , TRENDS IN POLICIES AND PRACTICES FOR MULTILINGUALISM IN EUROPE, Published by Cambridge University Press, on behalf of the British Council. November 2012. https://www.teachingenglish.org.uk/sites/teacheng/files/LRE_English_version_final_01.pdf
- Matthias , Koenig . LANGUAGE POLICY AND LANGUAGE RIGHTS ، CENTER FOR MULTILINGUAL , MULTICULTURAL RESEARCH. *International Journal on Multicultural Societies.* 2002, vol. 4, no.2, pp. 148-149. UNESCO. ISSN 1817-4574. www.unesco.org/shs/ijms/vol4/issue2/ed
- Pandharipande, Rajeshwari V. Minority Matters: Issues in Minority Languages in India

University of Illinois Department of Linguistics Urbana-Champaign, Illinois USA. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.529.4122&rep=rep1&type=pdf

- *PATTEN , ALAN* . POLITICAL THEORY AND LANGUAGE POLICY ، *McGill University* ، POLITICAL THEORY, Vol. 29 No. 5, October 2001 691-715 - © 2001 Sage Publications

تعتمد السياسة اللغوية - في إضفاء الشرعية على دستورية اللغات - العوامل الرئيسية المختلفة، الاجتماعية والديموغرافية والنفسية والثقافية والدينية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، كما أن هذه العوامل تؤثر على تحفيز التخطيط اللغوي ومعالجته.

في ختام هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتواضعة، بما يتعلق بالدساتير عموماً، وبالدستور السوري خصوصاً، تتلخص بالنقاط التالية :

- يمكن شرعنة اللغات الرئيسية في دستور البلد، مع مراعاة ميزات معايير شرعنة اللغة بحسب أهميتها التاريخية والثقافية، ونسبة انتشارها، ومدى وظيفتها واستعمالها، وعليه يمكن توطينها في إدارات الدولة ومرافقها الحكومية المختلفة، وفي التعليم والإعلام.

- وجوب احترام المواد الدستورية والنصوص التشريعية التي تقرّ برسمية اللغات، والجدية في اتخاذ القرارات، وفي تطبيقها وتنفيذها.

- الاهتمام بتنمية اللغة الرسمية وتطويرها، والعمل على ترويجها في التعليم والإعلام بمختلف أشكاله .

وعليه ينبغي الحفاظ على اللغات الأصلية في سوريا، من مثل اللغتين الكردية والسريانية، مهما كانت تشكل نسبة ضئيلة (من حيث العدد)، لأن مثل هذه اللغات تمثل جزءاً من إرث البشرية عموماً، ومن تاريخ بلدانها خصوصاً، ولأنها تحمل جوانب من فكر أمة وثقافتها.

إن مثل هذه الخطوات تسهم في تقوية المشاعر الوطنية، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي، وينوّع في الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وفي إغناء التنوع الثقافي للبلد، ويقلّل من مشاعر الغبن والظلم التي تضعف من المشاعر الوطنية، وتعمّق من مشاعر الاغتراب في الوطن. ولا بد من اعتماد سياسة لغوية تخلق المساواة بين الناس بما يتعلق بالجوانب الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وخلق الاحترام بين الناس وجعلهم على قدم المساواة في الحقوق، من أجل تحقيق التوازن بين المواطنين في الاعتراف بلغاتهم.